



الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الخامسة

محضر جلسة

لجنة التنمية الجهوية

عدد 04

* تاريخ الإجتتماع: الاثنين 04 فيفري 2019

* جدول الأعمال:

الاستنارة برأي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حول رؤية الاتحاد بخصوص التمييز الايجابي بين وفي الجهات.

* الحضور:

- الحاضرون من اعضاء اللجنة: 11
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 3
- المعتذرون: 3
- الغائبون: 6

* أعمال اللجنة:

اجتمعت لجنة التنمية الجهوية بمجلس نواب الشعب الاثنين 04 فيفري 2019 للاستماع الى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بخصوص التمييز الايجابي في و بين الجهات.

وتطرق ممثلو الاتحاد الى تشخيص للوضع الحالي ورصد المعوقات التي تحول دون جذب المستثمرين ورجال الاعمال الى المناطق والجهات التي تعاني نقصا في التنمية.

و اعتبروا القوانين المالية في السنوات الاخيرة بمثابة قوانين جبائية، و اشاروا الى نقص فادح للبنية التحتية في تلك الجهات على غرار الطرقات والسكك الحديدية، والموانئ، بالاضافة الى غياب سياسة ناجعة للحد من التهريب والتجارة الموازية، وعدم تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، وضعف سبل تمويل المشاريع في الجهات الداخلية، وايضا غياب اجراءات استثنائية لفترة زمنية محددة للنهوض بالجهات الداخلية، نقص في التشجيع الفعلي للمصدرين بالاضافة الى غياب تمثيلات لمركز النهوض بالصادرات في الجهات الداخلية.

كما بينوا ضرورة تعديل الفصل 29 من القانون عدد 71-2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار والذي يمكن المستثمرين من امتيازات مالية تنتهي خلال سنة 2019 وهو ما يمثل اشكالية بالنسبة للمستثمرين الشبان الجدد ويتطلب التمديد في اجال الانتفاع بهذه الامتيازات الى حدود سنة 2022 وذلك اخذا بعين الاعتبار الفترة اللازمة لنضوج المشروع كي يدخل في مرحلة الانتاج.

واكدوا اهمية توفير خط تمويل خاص بالجهات في البنوك المتواجدة بالمناطق الداخلية قصد تمويل المستثمرين الشبان مع امكانية ضمان الدولة، مشيرين الى

انه لجلب المستثمرين الخواص الى الجهات الاقل تنمية يتعين على الدولة اسناد امتيازات خاصة للمنتصبين حسب كل جهة على غرار تمتيعهم بنسب فوائض بنكية تفاضلية وتخفيض في سعر الكهرباء.

وابرز الحضور مساهمة الاتحاد في جلب المستثمرين الاجانب للبلاد مع محاولته توجيههم للمناطق الداخلية الا ان ضعف جاذبية الجهات الداخلية وغياب السلم الاجتماعي وتصنيف بعض المناطق كمناطق حمراء تشهد اضطرابات امنية وغيرها من العوامل تجعل المستثمرين الاجانب يتجهون الى الجهات التي توفر لهم سبل انجاح مشاريعهم.

هذا وتطرق اغلب النواب الى غياب العدالة في توجيه المشاريع الاستثمارية نحو الجهات الاقل تنمية مع ضرورة الانتقال من سياسة المساواة الى سياسة الانصاف لتحقيق تمييز ايجابي يساهم في تنمية الجهات الداخلية، الا ان عددا من النواب ابدوا تخوفهم من التمييز السلبي عوضا عن التمييز الايجابي وذلك باتباع سياسات تحفيزية مبالغ فيها للجهات الداخلية من شأنها تعطيل النمو في الجهات الاوفر حظا في التنمية حاليا.

وشدد الحضور على ضرورة سعي لجنة التنمية الجهوية الاجتماع بكل الاطراف المعنية بالتمييز الايجابي والدفع للاستثمار في الجهات الداخلية.

* قرار اللجنة:

وقررت اللجنة مواصلة الاستماع للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري "UTAP" والاتحاد العام التونسي للشغل Ugtt و لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية "Conect" وذلك بخصوص التمييز الايجابي في و بين الجهات.

كما تقرر أداء اللجنة لزيارات ميدانية إلى مقرات ولايات صفاقس والمهدية ثم المنستير وسوسة وذلك يومي الجمعة والسبت 15 و 16 فيفري 2019 وذلك للتحاور حول الأسباب التي حالت دون الشروع أو التأخير في انجاز عدد من المشاريع التنموية بالجهات المعنية.

مقررة اللجنة



السيدة محبوبة بن ضيف الله

رئيسة اللجنة

